في أخطر مواضع الخلط المعاصر:
تحويل تحرير المسائل العلمية إلى محاكمات نيات

تمهيد

هذا الموضع هو مربط الفرس، ومنه تسرّبت كثير من الفتن العلمية والمنهجية في هذا العصر؛ إذ انتقل النزاع من ميدان الدليل والتحرير إلى ميدان الظنون والنيات، ففسد القصد، واضطرب الميزان، واشتبه الحقّ بالهوى.

وذلك أن طالب العلم قد يحرّر مسألةً شرعية تحريرًا علميًا، مستندًا إلى النصوص، وأقوال الأئمة، وقواعد الاستدلال، من غير تعرّضٍ لشخصٍ بعينه، ولا قصدٍ للردّ على عالمٍ بعينه؛ فيُقابَل هذا التحرير بسلسلةٍ من الاتهامات المتراكبة:

- **يُقال: يردّ على فلان**
- **ثم يُقال: يتقصّده**
- **ثم يُقال: يتتبّع زلّاته**

وهذا الانتقال ليس انتقالًا علميًا، بل هو انزلاقٌ نفسيّ ومنهجيّ من مناقشة الأقوال إلى محاكمة المقاصد.

أولًا:
بيان حقيقة هذا المسلك وخطورته

هذا المسلك في حقيقته قراءةٌ باطنية للنيات، تُبنى على الظنّ، لا على البيّنة، وعلى التفسير النفسي لا على المنهج العلمي.

وقد قرّر السلف أن الأحكام تُبنى على الظاهر، وأن النيات موكولة إلى الله، ولا يجوز لأحدٍ أن يدّعي علمها أو يبني الأحكام الشرعية عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

> **[الأصل في أقوال المسلمين وأفعالهم أن تُحمل على الصحة، ولا يُظنّ بها السوء إلا بدليل ظاهر].**
> **📚 مجموع الفتاوى (3/282)**

وقال أيضًا:

> **[من تتبّع مقاصد الناس ونبش عن سرائرهم أفسد أكثر مما أصلح].**
> **📚 مجموع الفتاوى (10/145)**

فإذا كان هذا في عموم المسلمين، فكيف إذا كان في حقّ طالب علمٍ يحرّر مسألة بالدليل؟

ثانيًا:
الفرق السلفي بين تحرير المسألة والردّ على المعيّن

من أصول السلف المقرّرة:

- **أن القول يُناقَش لذاته**
- **وأن الدليل يُقدَّم دون نظرٍ إلى القائل**
- **وأن تحرير المسائل بابٌ مستقل عن الردود الشخصية**

قال شيخ الإسلام:

> **[العلماء يذكرون الأقوال، ويبيّنون الراجح منها، من غير تعرّضٍ لنيات القائلين].**
> **📚 درء تعارض العقل والنقل (1/58)**

ولهذا:

- **فليس كل من خالف قولًا قاصدًا لقائله**
- **وليس كل تحريرٍ لمسألة ردًّا على شخص**
- **وليس كل بيانٍ للخطأ تتبعًا للزلّات**

بل هذا خلطٌ بين المقامات، لا يعرفه أهل التحقيق.

ثالثًا:
أمثلة تطبيقية توضّح الخلل

المثال الأول:
مسألة عقدية أو منهجية
يحرّر طالب علم مسألةً في:

- **العذر بالجهل**
- **أو ضوابط الإنكار**
- **أو مفهوم البدعة**
- **أو مسائل الإيمان**

فيذكر أقوال السلف، ويرجّح بالدليل.

فيُقال له:

> **أنت تردّ على الشيخ الفلاني**

مع أنه:

- **لم يسمّه**
- **ولم يقصده**
- **ولم يُحاكمه**
- **وإنما ناقش القول المجرد**

هذا إسقاط نفسي، لا استدلال علمي.

قال ابن تيمية:

[كثير من الناس إذا سمع قولًا خالف ما عنده، ظنّ أن القائل إنما أراد معارضته هو، وهذا من الجهل]

📚 بيان تلبيس الجهمية (1/30)

المثال الثاني:

زلّة عالم في مسألة اجتهادية

يقع عالم في قولٍ مرجوح، فيُبيَّن القول الراجح بالأدلة، من غير تعريض بالعالم.

فيُقال:

أنت تتتبّع زلّاته

وهذا خطأ؛ لأن:

- **التتبّع هو القصد والجمع والإشاعة**
- **أمّا البيان العلمي فهو تفريق لا تجميع**
- **وهو ردٌّ للقول لا إسقاطٌ للقائل**

قال ابن القيم [ابن القيم]:

[الفرق بين الناصح والمُعيِّر: أن الناصح يقصد إزالة الخطأ، والمعيّر يقصد تعظيمه].

📚 إعلام الموقعين (3/295)

رابعًا:

منشأ هذا الخلل في الواقع المعاصر

يمكن ردّ هذا الخلل إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

1. **التعصّب للأشخاص**

حتى صارت الأقوال تُعرف بأصحابها لا بأدلتها.

2. ضعف الملكة العلمية
فيُفسَّر الخلاف العلمي تفسيرًا نفسيًا.
3. الخوف غير المنضبط على المنهج
فيتحوّل إلى حراسةٍ للأسماء لا للأصول.

وهذا كلّه لم يكن من طريقة السلف.

خامسًا:
القاعدة المحكمة في هذا الباب

القاعدة التي تُنهي هذا الاضطراب:
تحرير المسائل بابٌ علمي
ومحاسبة النيات بابٌ باطني محرّم،
ولا يُنقَل طالب العلم من الأول إلى الثاني إلا بدليلٍ بيّن.

قال شيخ الإسلام:
[العدل أن يُعطى كل مقامٍ حقه، ولا يُخلط بين المتباينات].
📚 مجموع الفتاوى (11/340)

خاتمة المبحث
فإن تحويل التحرير العلمي إلى محاكمة نيات:
- يقتل البحث
- ويُرهب طلاب العلم
- ويغلق باب البيان
- ويجعل الحقّ أسير الأسماء

وهو من أخطر ما أُدخل على المنهج السلفي في هذا العصر، لا من جهة النصوص، بل من جهة التطبيق.

ومن لم يضبط هذا الباب، لم يَسلَم له علم، ولا نَصَح، ولا عَدَل.

نسأل الله السلامة والعافية
ونعوذ بالله من الخذلان
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

كتبه وحرره ✍️ / خالد العُرُفه التميمي